مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــــار
العدد / 497 /
السنـــــــــة
الســـادســـة
الأحـــــــد
21-08-2022
(10) صفحـــات

الرئيســـــــــية
أخبـــار سيـــاسية
اقتصـــــــــاد
مقـــــــالات رأي
تقارير ودراســـات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحيـــة ثقافيـــة

مقالـــة العـــــدد

النظام الطارد.. كيف له ان يستقبل اللاجئ؟

يُطل وزير الإدارة المحلية في الحكومة السورية، ليعلن ترحيبه بعودة اللاجئين السوريين إلى سوريا، و... سنصدّقه، ونصدقه أكثر إذا لم نكن نعلم بأن نظام بلده يشتغل على طرد من تبقّى من السكان، وبشكل ممنهج، فكيف لمن يطرد من تبقّى أن يستعيد من تهجّر؟

ـ مدن مدمرة وأحياء مدمّرة، فمن سيعود إلى المدمّر، وإن عاد فكيف سيعيش فيها؟

ـ أسعار المواد الاساسية من سلع وأغذية باتت اسعار فلكية، فمن سيعود إلى الجوع المبرمج والمرتّب، وهو مبرمج ومرتب وبلا أدنى شك من هذا النظام وحكومته؟
ـ لاطبابة، ولا مدارس، ولا أسباب لعودة الحياة أو استنساخ حياة أو خلق حياة، وكله مبرمج ومدروس ومطلوب
غير هذا وذاك من سيعود وبوابات السجون مفتوحة، وجمهورية الرعب مازالت هي السمة الأصيلة لنظام سياسي نشأ على الرعب، واستمرأ الرعب واشتغل على الرعب؟
ثم، ما مصلحة النظام بعودة اللاجئين، ومعظمهم إن لم يكن معظم معظمهم مكلومين من النظام، فإن قبلوا به يقبلون قسرًا، وإن صمتوا عنه فلن يكون صمتهم سوى الصمت المؤقت والممهد للانفجار الكبير، وبالنتيجة فإذا كان هذا النظام "عاقلاً" فمن مصلحته تهجير من تبقى، وإذا ما أبقى فلا يبقي سوى على مواليه، وسدنته، وعلى الطبقة "الممتازة" التي اشتغل عليها وهي طبقة الفساد والاستبداد، وإهدار كرامة الناس، ومع هؤلاء سيتحقق حلم بشار الأسد بـ "المجتمع المتجانس" فكيف له أن يستورد بشرًا لابد ويخلقون ارتباكًا في هذا "المتجانس"، هذا إذا لم يشتغلون على تقويض "المتجانس" إياه، ويستعيدون ثورة مُجهضّة، قد تستولد ثورة ظافرة؟
وزير الإدارة المحلية إياه، لابد وأنه يعلم بأنه يحكي كلامًا مرسلاً لاقيمة له، ولو لم يكن متيقنًا من هذا، لما أبقي عليه وزيرًا، فكل ماعلى السيد الرئيس أن يغمز باجتثاثه ووزارته، ليجتث هو ووزارته معًا قضية اللاجئين، ليست قضية تعني النظام، ما يعني النظام هو ترحيل من تبقى من ناس يقلقون التجانس إنه النظام الطارد لا النظام المستقبل
ما يحدث في سوريا من استعصاءات في حياة الناس.. مدروس، ومشغول عليه
من يعتقد بغير ذلك، مخدوع مخدوع

"الجيش الوطني" يستهدف مواقع للنظام و"قسد" ردًا على مجزرة الباب

أعلنت فصائل "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا استهداف مواقع مشتركة لقوات النظام السوري و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، ردًا على القصف الذي تعرّضت له مدينة الباب بريف حلب الشرقي.
واستهدفت وحدات" المدفعية والصواريخ "في "الجيش الوطني" مواقع مشتركة لقوات النظام و"قسد"، منذ عصر الجمعة حتى فجر يوم السبت 2022-08-20 وذكرت أنها أوقعت قتلى وجرحى في صفوفهم.
وجاء الاستهداف ردًا على قصف تعرّضت له مدينة الباب، الجمعة، مصدره مناطق سيطرة قوات النظام و"قسد"، ما أدى إلى مجزرة سقط فيها أكثر من 45 مدنيًا بين قتيل وجريح، بحسب ما وثّقه "الدفاع المدني السوري."
وقُتل 15 مدنيًا بينهم خمسة أطفال، وجُرح أكثر من 30شخصًا بينهم 11 طفلًا على الأقل، وتوجد إصابات بحالات حرجة، ما قد يرفع عدد الضحايا، بحسب" الدفاع المدني."
ولم تعلن "قسد"، بحسب ما رصدته عنب بلدي، عن وقوع قتلى أو إصابات في صفوف مقاتليها، في حين نشرت وكالة" هاوار"، المقربة من "قسد"، إصابة امرأة وطفلة بقصف للقوات التركية على مقاطعة الشهباء.

ونفى مدير المركز الإعلامي في "قسد"، فرهاد شامي، مسؤولية القوات عن القصف الصاروخي الذي تعرّضت له مدينة الباب.
واتهمت شبكات معارضة قوات النظام بالوقوف خلف القصف، مشيرة إلى أنه انطلق من قاعدة مشتركة بين قوات النظام والميليشيات الإيرانية في "رادار شعالة" ضمن مناطق نفوذ "قسد."
وتشهد مناطق سيطرة "الجيش الوطني السوري" قصفًا متكررًا مصدره مناطق سيطرة النظام و"قسد."
وقُتل مدني، في 18 من آب الحالي، في مدينة مارع بريف حلب، باستهداف سيارته بصاروخ مصدره مناطق سيطرة قوات النظام و"قسد."
ويأتي القصف في ظل تصعيد تشهده المنطقة، وتهديدات تركية بتنفيذ عملية عسكرية ضد الأحزاب الكردية التي تعتبرها أنقرة "إرهابية"، لـ"حماية وضبط" حدودها الجنوبية، وتسارع الحديث عن خطة تركيا لإعادة اللاجئين السوريين إلى "المنطقة الآمنة."

إلغاء الدعم عن العاملين في المحطات الخارجية لوزارة النقل

ألغت وزارة الاتصالات والتقانة في حكومة النظام السوري استثناء العاملين في المحطات الخارجية لوزارة النقل من الاستبعاد من الدعم.
وقالت الوزارة يوم، الجمعة 19-08-2022، إنها ألغت الدعم عن العاملين في المحطات الخارجية لوزارة النقل في أثناء فترة خدمتهم الخارجية، بحسب ما نقلته صفحة الوزارة في "فيس بوك."
وأضافت أن تنفيذ الاستثناء سيبدأ بعد 15يومًا من تاريخه، و ذلك بهدف إتاحة الفرصة لتحضير الأوراق الثبوتية اللازمة للاعتراض، عبر منصة الاعتراضات الخاصة بالمواطنين.
وكانت وزارة النقل استثنت في وقت سابق الأشخاص الحاصلين على بطاقات "فيميه" للسيارات من "الدعم الحكومي"، وفق بياناتهم الواردة من وزارة الداخلية.
وتواصل حكومة النظام اتباع سياسة استثناء المواطنين المقيمين في مناطق سيطرتها من "الدعم"، منذ أن بدأتها مطلع شباط الماضي.
ومنذ مطلع آب الحالي، استثنت الوزارة المخلصين الجمركيين، والمستفيدين من الخدمة المنزلية الأجنبية، وأصحاب مكاتب استقدام الخادمات، وأصحاب المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة، من "الدعم"، وذلك بعد أن قررت إلغاءه أيضًا للعاملين في وزارة الخارجية والمغتربين في البعثات الدبلوماسية.
وفي حزيران الماضي، استُثني كل من الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان، ممن مارسوا المهنة لمدة تتجاوز عشر سنوات، من "الدعم"، وذلك بعد أن استُثني أيضًا المحامون أصحاب مكاتب وشركات المحاماة، والمهندسون أصحاب المكاتب الهندسية التي تجاوزت مدة افتتاحها عشر سنوات.
وفي تقرير أعدته عنب بلدي، منتصف تموز الماضي، توقع الباحث في الاقتصاد السياسي يحيى السيد عمر، استمرار سياسة حكومة النظام في هذا الموضوع، بإخراج فئات جديدة من "مظلة الدعم"، لتصل إلى هدفها النهائي، وهو إبقاء أقل من 50% من المقيمين في مناطق سيطرتها ضمن برنامج "الدعم"، مشيرًا إلى أن العديد من النقابات مهددة بالحرمان مستقبلًا.

وأضاف الباحث لعنب بلدي، أن تكلفة "الدعم" ترهق الموازنة، وفي ظل شح الإيرادات وارتفاع معدل التضخم، تصبح فاتورة "الدعم" مرهقة للحكومة، معتبرًا أن ذلك هو التبرير الفعلي لهذه السياسة.

البدء بتفريغ ناقلة نفط إيرانية في ميناء "بانياس"

تجري ناقلة نفط إيرانية محمّلة بالنفط الخام تفريغ حمولة بما يقارب مليون برميل في ميناء "بانياس" النفطي.
وقالت" مصادر مطلعة"لجريدة "البعث" الحكومية يوم الجمعة بالنفط الخام بدأت بتفريغ حمولة حوالي مليون برميل في ميناء "بانياس" النفطي بعد وصولها في ساعة متأخرة من مساء الخميس.
وأضافت المصادر أن هناك ناقلة أخرى للغاز المنزلي ستصل يوم الجمعة، محمّلة بما يقارب ألفي طن.
ويأتي وصول الشحنات ضمن سلسلة النواقل التي يغذيها خط "الائتمان الإيراني" الموقّع بين سوريا وإيران بعد إعادة تجديده مطلع العام الحالي.
وفي 21 من تموز الماضي، وصلت ناقلة نفطية إيرانية إلى ميناء "بانياس."
ونقلت جريدة" البعث"، عن "مصادر مطلعة"، معلومات عن وصول ناقلة نفط محمّلة بمليون برميل نفط خام، وستبدأ عمليات التفريغ اليوم بعد الانتهاء من الإجراءات والعمليات البحرية والفنية اللازمة.
ورغم تكرار وعود المسؤولين في حكومة النظام السوري بحدوث انفراجات في أزمة النفط تنعكس على معظم القطاعات الأخرى، لم تتحسن واردات المشتقات النفطية إلى المحافظات، كما لم يلحظ المقيمون في مناطق سيطرة النظام أي تحسن بوجود البنزين والمازوت، أو انخفاض أسعار المحروقات في السوق السوداء، بحسب تم رصده.
وفي 10 من تموز الماضي، ناقشت عنب بلدي التأثير الفعلي للكميات الواردة من الناقلات النفطية الإيرانية على أزمة المحروقات، مقابل حجم الحاجة النفطية في مناطق سيطرة النظام، التي تبلغ نحو ستة ملايين برميل نفط شهريًا بحسب تصريحات مسؤولين في حكومة النظام.
وذكرت شبكة" غلوبال "المحلية، في حزيران الماضي، أن خط "الائتمان الإيراني" ليس حلًا لأزمة المحروقات، وإنما هو "يمنع وقوع كارثة" تشلّ حياة الناس والاقتصاد، وأن الجدوى الاقتصادية للخط الإيراني هي بتوريد الحد الأدنى من المحروقات المطلوبة لتأمين أقل المطلوب من كهرباء تكفي لدوران عجلة الإنتاج، وإتاحة ساعات إنارة "لا تنغّص" حياة الناس.

أردوغان يريد "خطوات متقدمة" في سوريا: هزيمة الأسد ليست هدفنا

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن هنالك حاجة إلى ضمان "خطوات متقدمة مع سوريا، لإفشال العديد من المكايد التي تمارَس بحق العالم الإسلامي في هذه المنطقة مع جيران تركيا."
وأضاف أردوغان يوم، الجمعة 2022-08-19، في أثناء عودته من زيارته إلى أوكرانيا للصحفيين، "منذ البداية

أصدرت تصريحات تحترم سلامة أراضي سوريا، ونعلن أن المعارضة والنظام بحاجة إلى مصالحة في سوريا، والنظام يريد حلًا عسكريًا، لكن الحل النهائي هو الحل السياسي"
بحسب ما نقلت وكالة" الأناضول."
"ليست لدينا مشكلة في هزيمة الأسد أم لا"، بحسب الرئيس التركي، و"إذا كانت المعارضة التركية استخدمت هذه السياسة، فهذا يكشف حقيقة الجودة السياسية التي وصلت إليها المعارضة التركية"، منتقدًا أداء المعارضة التركية في هذه المسألة.
وذكّر أردوغان بأنه مع كل الخطوات المتخذة في سوريا، خاصة في شمالي سوريا، من شرق وغرب نهر "الفرات" إلى البحر الأبيض المتوسط، هناك "قتال ضد الإرهاب في العمل الذي يتم تنفيذه مع الروس."
وقال إن "القوات الأمريكية وقوات التحالف هي التي تغذي الإرهاب في سوريا بشكل أساسي (...) روسيا متضامنة مع النظام، وبحثنا هذه القضايا معهم خلال هذه الزيارة، فلنتضامن مع روسيا أينما كان في سوريا، وخاصة في شمال غربي سوريا."
وأضاف، "ليست لدينا مطامع على الأراضي السورية لأن أهل سوريا إخواننا، ليست لدينا مثل هذه المشكلة هناك، سلامة أراضيهم مهمة بالنسبة لنا، يجب أن يكون النظام السوري على علم بذلك."
وأشار أردوغان إلى أنه ناقش مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، هذه الأمور أيضًا خلال زيارته إلى سوتشي، فقال، "آمل أن يتم وضع دستور الفترة المقبلة في أقرب وقت ممكن في سوريا، وسيتم تأمين ذلك، وسيتم اتخاذ خطوات لحل جميع المشكلات."
تدعم تركيا فصائل المعارضة شمال غربي سوريا، حيث تحظى أنقرة بنفوذ وقواعد عسكرية.
بينما تدعم روسيا النظام السوري الذي يسيطر على مناطق حيوية في سوريا، كالعاصمة دمشق وحلب وحمص وحماة والساحل.
وتسيطر "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، المدعومة من واشنطن، على الشمال الشرقي، وتعتبرها أنقرة امتدادًا لحزب "العمال الكردستاني"، المحظور والمصنف إرهابيًا، وتلوّح بعملية عسكرية جديدة ضدها.
وعن التواصل على المستوى السياسي مع النظام السوري، أجاب أردوغان أنه "لا يمكن قطع الحوار السياسي أو الدبلوماسية بين الدول أبدًا."
وأكد أنه "سيكون هناك دائمًا مثل هذه الحوارات، يجب أن تكون"، وذكر قولًا مأثورًا، "لا تقطع التواصل حتى لو كان مشدودًا بخيط."
وطرح مثالًا على ذلك بالعلاقة مع مصر، قائلًا، "نحافظ على اتصالاتنا مع مصر على مستوى أدنى، على مستوى وزرائنا في المنطقة، هذه العلاقات لا تحدث من فراغ، لا يمكنك تعطيل الدبلوماسية تمامًا. لقد رأى العالم كله كم نحن نحتاج إلى الدبلوماسية."
واعتبر أن هدف تركيا الأساسي هو تحقيق السلام الإقليمي، وحماية تركيا من التهديدات الخطيرة لهذه الأزمة والمخاطر.
قال أردوغان، "في الوقت الذي توجد فيه تركيا بالميدان، فإن ركيزتها الدبلوماسية لا تترك أبدًا الجانب الدبلوماسي على الصعيد الميداني."
وأضاف، "نحن نعلم أنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني(PKK) ، وكيف يتم توجيه أمن حدود تركيا إلى المحاورين الروس والأمريكيين."
وأضاف أن قوات الأمن والمخابرات ووزارة الدفاع الوطني التركية على اتصال مع روسيا في كل خطوة تتخذها في سوريا.
وتفاوض أردوغان مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حول العملية في أثناء لقائه بمدينة سوتشي الروسية، وكانت على جدول أعمال الرئيسين.

وكان وزير الخارجية التركي كشف، في 11من آب الحالي، عن أنه أجرى محادثة "قصيرة" مع وزير خارجية النظام السوري، فيصل المقداد، على هامش اجتماع "حركة عدم الانحياز" الذي عُقد في تشرين الأول 2021، بالعاصمة الصربية بلغراد.
واعتبر جاويش أوغلو أن من الضروري "تحقيق مصالحة بين المعارضة والنظام في سوريا بطريقة ما"، مضيفًا أنه لن يكون هناك "سلام دائم دون تحقيق ذلك."
وقال، "يجب أن تكون هناك إرادة قوية لمنع انقسام سوريا، والإرادة التي يمكنها السيطرة على كل أراضي البلاد لا تقوم إلا من خلال وحدة الصف"، بحسب تعبيره.
واستمرت خلال الأسابيع الماضية وسائل الإعلام التركية بتناقل معلومات تتحدث عن اتصال محتمل بين الرئيسين التركي والسوري، رغم النفي الرسمي، إلى جانب أنباء عن زيارة أحزاب تركية معارضة إلى دمشق.

تركيا.. مصرع 16 شخصا في حادث مروري بولاية "غازي عنتاب"

لقي 16 شخصا مصرعهم وأصيب 21 آخرون، السبت 20-08-202.
في حادث مروري مروع بولاية غازي عنتاب جنوبي تركيا.
وذكرت وكالة "الأناضول"، أن حافلة ركاب اصطدمت بفرق انقاذ كانت تتعامل مع سيارة تدحرجت إلى منحدر في منطقة نزيب، على طريق "طرسوس-أضنة-غازي عنتاب" السريع.
كما لفت إلى أن الحافلة اصطدمت أيضا بعربة بث مباشر تابعة لوكالة "إخلاص" للأنباء كانت تغطي حادثة تدحرج السيارة.
وأعلن والي غازي عنتاب، داوود غُل، في تصريح صحفي، ارتفاع عدد القتلى من 15إلى 16شخصا، بينهم 4 من الكادر الصحي.
وسبق أن أعلن الوالي أن الحادث أسفر عن مصرع 15 شخصا بينهم 3عمال إطفاء، وموظفين اثنين من الكادر الصحي، وصحفيين اثنين، بحسب معلومات أولية، فيما كان عدد المصابين 22.
وأوضح في التصريحات التي أدلى بها لدى تفقده موقع الحادث، أن الحافلة انقلبت على بعد 200متر من مكان تدحرج السيارة، وانزلقت لتصطدم بفرق الإنقاذ.
وأشار الوالي إلى نقل المصابين إلى المستشفيات، وأعرب عن تعازيه للشعب التركي في ضحايا الحادث.

منظمة: الأسد يتلاعب بتسجيل وقائع موت آلاف السوريين في سجونه

أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اليوم الجمعة تقريراً تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا على خلفية النزاع منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ويسخر مؤسسات الدولة للتلاعب ببيانات الضحايا" يوضح تلاعب نظام الأسد بمصير مئات آلاف

الأشخاص ويمعن في تعذيب ذويهم لسنوات طويلة.وقالت الشبكة في التقرير إن نظام الأسد قتل ما لا يقل عن 200391 مدنيا بينهم 14464 تمت تصفيتهم تحت التعذيب فضلاً عن إخفائه القسري لـ 95696 آخرين منذ آذار عام 2011.

وتحدثت الشبكة في تقريرها المؤلف من عدة صفحات عن امتناع نظام الأسد الديكتاتوري عن منح ذوي المقتولين في سجونه أو المختفين قسرياً شهادات وفاة رسمية لتسجيل وقائعها في السجل المدني.

وأضافت الشبكة أن تحكم نظام الأسد بكافة مفاصل الدولة جعل الأخيرة بدون سلطات تشريعية أو قضائية الأمر الذي انعكس على كافة مناحي حياة الناس وزاد من معاناتهم مع هذا النظام الذي لم يكتف بقتل مئات آلاف المواطنين منذ آذار 2011 بل رفض تسجيلهم ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني.

وأشار تقرير الشبكة الحقوقية إلى عدم مبالاة نظام الأسد بالمعاناة الإضافية لذوي المختفين أو المقتولين داخل سجونه والتداعيات التي يمكن أن تخلفها على زوجاتهم، أو أبنائهم، أو إخوتهم، والتي يمكن اختصار بعضها بأهمية استخراج "حصر الإرث" للمتوفى للتصرف بأملاكه، وإمكانية حصول زوجة الموظف المتوفى وأطفاله على المعاش التقاعدي، وتمكن الزوجة من طلب تعيينها وصية على أولادها القاصرين ليحق لها استخراج جوازات سفر لهم.

كما أن تحكم نظام الأسد بمنح شهادات الوفاة أدى لحرمان الزوجة من الزواج مرة ثانية لعدم تسجيلها واقعة وفاة زوجها بشكل رسمي عدا عن جوانب أخرى اجتماعية وحقوقية وقانونية، وفق تقرير الشبكة.

دأب نظام الأسد وأجهزته الأمنية ذات الصيت القذر على منح بعض شهادات الوفاة لأشخاص محدودين ضمن معايير على مقاسه ووفق هواه.

سبق وأن اتبع نظام الأسد مستعيناً بترهيب الأجهزة الأمنية للشعب أسلوب إجبار ذوي المقتولين داخل سجونه أو المفقودين على أيدي عناصر مخابراته على التوقيع على وثيقة يقرون فيها بمسؤولية الجماعات الإرهابية عن مقتل ذويهم مقابل منحهم شهادات وفاة كما يرغبون ودون محاسبة أو مساءلة المتورطين وهم كثر.

وكان نظام الأسد قد اعتمد على ثلاثة أمور من أجل الموافقة على استخراج شهادة وفاة لذوي المقتول أولها إعداد تقرير طبي يحدد سبب الوفاة غير الحقيقي مثل أزمة قلبية أو بسبب مقذوفات حربية.

ويدعم نظام الأسد تقريره الطبي الذي أعده على هوى الأفرع الأمنية بأقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، إضافة لشهود يؤكدونها أيضاً.

بينما يعتبر الأمر الثالث الأهم بالنسبة للنظام السوري وهو إقرار ذوي الضحايا لكونهم بأمس الحاجة لشهادة الوفاة ما يجعلهم يتغافلون عن السبب الحقيقي.

وتناولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري من أجل التغطية على جرائمه بتسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً.

وذكرت الشبكة أن أول الأساليب التي يستخدمها نظام الأسد لتسجيل وتثبيت وفاة لبعض المواطنين الذين قتلوا خارج نطاق القانون على خلفية النزاع المسلح الداخلي هو ضحايا القتل حيث وثقت مقتل 228893 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 وحتى حزيران2022.

وكذلك استخدم نظام الأسد أسلوبه الثاني في تسجيل وفيات من قتلوا أو اختفوا قسرياً وهو ضحايا الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري مبينة أن النظام اعتقل مع بقية أطراف النزاع ما لا يقل عن 154393، تحول 111907 إلى مختفين قسرياً، فضلاً عن مقتل 14464 تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب طيلة سنوات اعتقالهم.

بينما لفتت الشبكة إلى أن الأسلوب الثالث الذي يتبعه النظام السوري متعلق بتوفية الأشخاص المفقودين، عن طريق دعاوي تسجيل الوفاة بعد انقضاء أربع سنوات على فقدان الشخص.
كما تحدثت الشبكة عن تعميم وزير العدل في حكومة النظام السوري الذي يفرض بموجبه الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوي الوفاة.
واعتبرت الشبكة أن التعميم المذكور يزيد من تغول الأجهزة الأمنية موضحة وجود خمسة تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب على هذا التعميم.
ورأت الشبكة أن التعميم الجديد يخالف أحكام قانون الأحوال المدنية ويثبت تسلط الأجهزة الأمنية على مختلف نواحي حياة المواطنين وينتهك القوانين السورية ويعدّ مخالفاً لأبسط معايير حقوق الإنسان.
كما شنت الشبكة الحقوقية هجوماً على تعميم وزير عدل النظام السوري الذي عدّته تدخلاً سافراً في عمل السلطة القضائية التي ينص الدستور السوري على استقلاليتها بالإضافة إلى تقييد الأجهزة الأمنية لعمل القضاء وابتزاز المواطنين من أجل الحصول على شهادات وفاة مزورة وطمس الحقائق عبر استغلال حاجة الناس لتثبيت وفاة ذويهم بأي طريقة
كل هذه الأساليب والممارسات التي تفاقم معاناة ذوي الضحايا الذين قتلوا في أقبية الأسد أو اختفوا قسرياً لم تمنع النظام من مواصلة الضغط والتضييق الأمني على ذوي المفقودين بفرض الموافقة الأمنية من أجل الحصول على الوكالة القضائية عن الغائب والمفقود والتي لا تخلو من عمليات مساومة أو ابتزاز مادي قد يصاحبها تعرض الزوجة أو الأم أو الأخت لاعتداء أو انتهاك مادي أو معنوي.
وخلصت الشبكة إلى أن نظام الأسد قتل مئات آلاف السوريين في مراكز الاحتجاز التابعة لأجهزته الأمنية وأمعن في انتهاك أبسط حقوق ذويهم ممتنعاً عن تثبيت وفاتهم في سجلاته وهو المتسبب الأول بموتهم الأمر الذي يضاعف معاناة ذويهم الاجتماعية والاقتصادية.
واعتقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ النظام السوري أخلّ بالتزاماته في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، وأهمها الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما انتهاكه لمواد في الدستور السوري نفسه من خلال توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون تُهم، ومنعهم من توكيل محام أو حتى زيارتهم من قبل عائلاتهم ما جعل قرابة 70 % من إجمالي المعتقلين مختفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم.
وطالبت الشبكة مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بالكشف عن مصير عشرات آلاف السوريين الذين قتلوا واختفوا قسرياً ولم يكشف عن مصيرهم، وكذلك اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لمنع النظام السوري من التلاعب بالأحياء والأموات.
ودعت الشبكة مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى العمل بشكل جدي لتحقيق انتقال سياسي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان ما قد يساهم في كشف مصير مئات آلاف السوريين ويحفظ حقوق الضحايا.
وحثت الشبكة مجلس الأمن والأمم المتحدة على إصدار قرار يطالب النظام السوري بالإعلان عن مصير المختفين قسرياً لديه، ونشر قوائم المعتقلين لديه.
كما طالبت الشبكة المجتمع الدولي بإدانة التعميم الصادر عن النظام السوري، والمطالبة بكشف مصير وإطلاق سراح كافة المختفين قسرياً، وإصدار شهادات وفيات تتضمن أسباب الوفاة الحقيقية ودعم النشطاء الأفراد والمنظمات المحلية التي تقوم بتوثيق الانتهاكات دون فرض وصاية أو توجيهات سياسية وتوسيع قوائم العقوبات على الأفراد لتشمل المئات من المتورطين بجرائم التعذيب، والإخفاء القسري.
وأوصت الشبكة الحقوقية لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI بضرورة البدء في التَّحقيق في تداعيات هذا التعميم وأثره على المختفين قسرياً والضحايا الذين قتلوا.

وختمت الشبكة تقريرها المطول بالتشديد على نظام الأسد ضرورة التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأنَّها ملك عائلة خاص وكذلك التوقف عن التلاعب بالدستور والقوانين والتشريعات، وبالسِّجلات المدنية.
كما دعت الشبكة النظام السوري إلى تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.
وشددت الشبكة على أهمية الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً وبشكل خاص الأطفال والنساء، منوهة على وجوب معرفة مصير عشرات آلاف المختفين قسرياً.

مركز أبحاث: تصريحات أردوغان الأخيرة مغازلة للأسد ومحاولة لبناء تحالف ضد واشنطن

نشر مركز أبحاث سوري، دارسة تحليلية في تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة التي لمّح فيها إلى إعادة العلاقات مع نظام الأسد.
وبحسب مركز مسارات للحوار والتنمية السياسية فإن تصريحات الرئيس التركي التي أطلقها أمس الجمعة يمكن الوقوف على سلسلة من النقاط.
ومن ضمن تلك النقاط ذكر المركز أن التصريحات يمكن أن تكون نوع من المغازلة الناعمة لنظام الأسد، والتي اتضحت من خلال قول أردوغان "الشعب السوري هم أشقاؤنا ونولي أهمية لوحدة أراضيهم ويتعين على النظام إدراك ذلك"، إضافة إلى قول أردوغان ليس هدفنا الانتصار على نظام الأسد، وقول الدول لا يمكن أن تستبعد الحوار السياسي.
وأوضح المركز أن أردوغان عندما أشار إلى ضرورة الإقدام على خطوات متقدمة مع سورية، يقصد هنا سورية بأنها سورية الأسد، وليس الملف السوري، ويؤكد ذلك تكملة التصريح حول إفساد المخططات في المنطقة يعني ليست على غرار العمليات السابقة التي اشتركت فيها تركيا مع قوى المعارضة.
وأشارت الدراسة إلى أن التصريحات تؤكد وجود نية حقيقية لتركيا بانتهاج مقاربة جديدة في علاقاتها مع النظام، تقوم على الاعتماد على نظام الأسد وروسيا وإيران في طرد المليشيات الانفصالية.
ونوهت إلى أنه قد يكون هناك محاولة بناء تحالف جديد يضع نظام الأسد وقوى الثورة برعاية روسيا وتركيا في خندق واحد ضد مليشيا قسد والولايات المتحدة.
واعتمد المركز في تحليله السابق على تصريح أردوغان بأن الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف هم المغذون للإرهاب في سورية في المقام الأول.
ولفت إلى أن المقاربة التركية هذه تأتي لعدة دوافع منها تصفير المشاكل قبيل الانتخابات الرئاسية العام المقبل، والتي تشكل تهديدًا حقيقيا لحزب العدالة والتنمية وبقائه بالسلطة، الأمر الذي يدفعه إلى تعديل سياسته لحشد الدعم.
وربط المركز بين الدعوات التي تدعو للمقاربة مع نظام الأسد، تتزامن مع خطوات أخرى تتخذها تركيا بالتقارب مع مصر، وأخرى تنفذها مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

التذكير اليومي بـ التقويم الهجري يوم الأحد